● أخبار قصيرة

إدارة ترامب تدافع عن اضطهادها للمهاجرين غير النظاميين

دافعت إدارة دونالد ترامب، عن استخدام أساليب عنيفة في توقيف للمهاجرين غير النظاميين على أيدي عناصر فدراليين ملثمين ومسلحين، بعد أيام من حكم قاضية فدرالية جاء فيه «أن التوقيفات تتم على أساس العرق فقط.» ودعت القاضية الأميركية الى وقف الدوريات المتجولة التي تستهدف المهاجرين غير المسجلين في لوس أنجلوس، لافتة إلى أن عرق الشخص أو لغته أو مكان عمله «لا يُشكل مبرراً كافياً».

ووصفت وزيرة الأمن الداخلي، كريستي نويم، قرار القاضية بأنه سخيف وذو طبيعة سياسية، وأضافت في برنامج تلفزيوني: «نبني عملياتنا وتحقيقاتنا دائماً على أبحاث في القضايا، وعلى معلومات بشأن الأفراد الذين نستهدفهم لأنهم مجرمون».

وتعهّد ترامب، في حملته الانتخابية، بترحيل ملايين المهاجرين غير النظاميين، واتخذ منذ توليه الرئاسة عدداً من الإجراءات التي تهدف إلى تسريع عمليات الترحيل والحد من عبور الحدود.

وكان عناصر من إدارة الهجرة والجمارك قد داهموا مزرعة قنب في مقاطعة فينتورا قرب لوس أنجلس، وأوقفت نحو ٢٠٠ مهاجر، ما أدى إلى صدامات.

«واشنطن بوست»: المساعدات الأميركية الجديدة لأوكرانيا قد تشمل صواريخ «أتاكمز»

كشفت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، يوم الثلاثاء، أن الإمدادات الجديدة من الأسلحة التي أعلن دونالد ترامب أنه سيزود أوكرانيا بها قد تشمل صواريخ «أتاكمز» البعيدة المدى.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ ترامب لم يذكر ما إذا كانت المساعدات العسكرية قد تشمل أيضاً الإذن باستخدام أسلحة هجومية جديدة وقوية.

ونقلت عن مصدر مشارك في صنع القرار قوله: «من المرجح أن يشمل ذلك الإذن باستخدام صواريخ «أتاكمز» الثمانية عشرة البعيدة المدى الموجودة حالياً في أوكرانيا بكامل مداها البالغ ٣٠٠ كيلومتر».

وكان ترامب قد أعلن يوم الاثنين أنّ الولايات المتحدة سترسل منظومات صواريخ «باتريوت» إلى أوكرانيا، في إطار خطة دعم عسكري جديدة.

وأوضح أنّ الولايات المتحدة ستوفر «قطعاً مختلفة» من المعدات العسكرية، على أن يدفع الأوكرانيون ثمنها بالكامل.

حين تنكسر العدالة أمام الضغط الارهابي الصهيوني

استقالة جماعية تفضح هشاشة المنظومة الأممية

الوفاق/ في عالم يُفترض أن تحكمه المواثيق الدولية، وتُصان فيه حقوق الإنسان تحت مظلة الأمم المتحدة، جاءت الاستقالة الجماعية لأعضاء لجنة التحقيق الأممية في جرائم الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة كصفعة على وجه العدالة الدولية.

لم تكن هذه الإستقالة مجرد إجراء إداري أو انسحاب روتيني، بل كانت إعلانًا صارخًا عن عجز المنظومة الأممية في مواجهة الضغوط السياسية، وتحديدًا تلك التي مارسها كيان العدو على مدى أشهر طويلة. في لحظةٍ فارقة، قرر ثلاثة من أبرز خبراء حقوق الإنسان في العالم أن يغادروا مواقعهم، بعد أن ضاقت بهم السبل، وتكاثرت عليهم التهديدات، وتآكلت استقلاليتهم.

وجاءت الاستقالة الجماعية لأعضاء لجنة التحقيق الأممية المعنيّة بالأراضي الفلسطينية المحتلة كزلزالٍ سياسي وإنساني هزّ أركان العمل الدولي، وأعاد تسليط الضوء على هشاشة المنظومة الأممية في مواجهة حملات الترهيب والتسييس المتواصل. لم تكن هذه الاستقالة إجراءً روتينيًا، بل كانت صرخةً احتجاجية مدوّية على عجز الأمم المتحدة عن حماية استقلالية لجانها، وفضحًا للواقع المقلق الذي يعيشه من يعمل داخلها حين تصبح الحقيقة عبئًا والعدالة هدفًا بعيد المنال.

هذه التطورات تفتح الباب أمام تساؤلات مصيرية حول مستقبل آليات التحقيق الدولية، وتعكس بوضوح كيف تُدار القضية الفلسطينية في أروقة صنع القرار العالمي كملف ثقيل يُراد له أن يُطوى في صمت، بدلًا من أن يُحلّ وفقًا لمبادئ القانون والعدالة.

لجنة تكشف ما لا يريد العالم سماعه

تأسست لجنة التحقيق الأممية الخاصة بفلسطين في مايو/أيار ٢٠٢١، عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بقرار من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كانت مهمتها واضحة، التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي كيان العدو نفسه. على خلاف اللجان السابقة، كانت هذه اللجنة دائمة، أي أنها لا تنتهي بانتهاء النزاع، بل تستمر في عملها لرصد الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك التمييز المنهجي والقمع على أساس الهوية القومية أو الدينية.

تكوّنت اللجنة من ثلاثة أعضاء بارزين: نافاني بيلاي، القاضية الجنوب أفريقية والرئيسة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكريس سيدوتي، الخبير الأسترالي في حقوق الإنسان، وملون كوثاري، الباحث الهندي المعروف في قضايا العدالة الاجتماعية. منذ اللحظة الأولى، واجهت اللجنة حملة شرسة من العدو الصهيوني، التي رفض التعاون معها، واتهمتها بالتحيّز، بل ووصفها بأنها «آلية معادية لإسرائيل».

العدالة تغادر منصتها

في يوليو/ تموز ٢٠٢٥، أعلن الأعضاء الثلاثة استقالتهم من اللجنة، في خطوة غير مسبوقة في تاريخ لجان التحقيق الأممية. جاءت الاستقالة بعد أشهر من الضغوط والتهديدات الإسرائيلية، التي لم تقتصر على التصريحات السياسية، بل امتدت إلى حملات تشويه شخصية، وتهديدات أمنية، ومحاولات لتجفيف مصادر التمويل، وحتى فرض عقوبات أميركية على بعض أعضاء اللجنة.

في رسائل الاستقالة، أشار الأعضاء إلى أسباب مختلفة: «بيلاي» تحدثت عن التقدم في السن والمشاكل الصحية، «سيدوتي» اعتبر أن الوقت قد حان لتجديد تركيبة اللجنة، «وكوثاري» عبّر عن «شرفه» في خدمة اللجنة. لكن خلف هذه العبارات الدبلوماسية، كانت الحقيقة أكثر مرارة، اللجنة لم تعد قادرة على أداء مهامها في ظل الحصار السياسي، والتجاهل الدولي، والتواطؤ الصامت من بعض الدول الكبرى.

كيان العدو والضغط المنهجي

منذ تأسيس اللجنة، شنّ العدو الصهيوني حملة منظمة لتقويض عملها. رفضت السماح لأعضائها بدخول الأراضي المحتلة، ووصفت تقاريرها بأنها «معادية للسامية»، واتهمت بيلاي وكوثاري بتبنّي خطاب «اللوبي اليهودي» و«التحريض على الكراهية». في مارس/ آذار ٢٠٢٤، وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اللجنة بأنها «سيرك معادٍ لإسرائيل»، واتهمها بالتركيز فقط على كيان العدو.

لكن الأمر لم يتوقف عند التصريحات. في فبراير/ شباط ٢٠٢٥، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على المقررة الخاصة بالأمم المتحدة لشؤون فلسطين، فرانسيسكا ألبانيزي، بسبب مواقفها المناهضة للعدو الصهيوني. وفي يوليو/ ٢٠٢٥، تم تجميد أصول أعضاء اللجنة في الولايات المتحدة، ومنعهم من دخول البلاد، وتهديد موظفيهم بالاعتقال إذا دخلوا الأراضي الأميركية.

هذه الإجراءات لم تكن مجرد ردود فعل سياسية، بل كانت جزءًا من استراتيجية ممنهجة لتفكيك آليات المساءلة الدولية، وإسكات الأصوات التي تفضح الانتهاكات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية.

اللجنة تصدر تقارير صادمة

جاءت الاستقالة في وقتٍ تشهد فيه غزة واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في تاريخها. منذ أكتوبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣، قُتل أكثر من ٥٨,٠٠٠ فلسطيني، وأصيب أكثر من ١٣٨,٠٠٠، وفق وزارة الصحة في غزة. تم تدمير المستشفيات، وقُطعت الكهرباء والمياه، وانتشرت المجاعة، وانهارت المنظومة الصحية، وسط حصار خانق ومنع دخول الوقود والمساعدات.

في هذا السياق، أصدرت اللجنة تقارير صادمة، اتهمت فيها كيان العدو بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك استخدام التجويع كسلاح، واستهداف المدنيين، وتدمير البنية التحتية، وارتكاب إبادة جماعية.

لكن هذه التقارير لم تلقَ آذانًا صاغية. مجلس الأمن ظل عاجزًا عن اتخاذ أي إجراء، بسبب الفيتو الأميركي، والأمم المتحدة نفسها اعترفت بفشلها في حماية الشعب الفلسطيني، كما قال المتحدث الرسمي ستيفان دوجاريك: «لقد فشلنا في حماية الفلسطينيين».

استقالة أعضاء لجنة التحقيق الأممية في الأراضي الفلسطينية مؤشر خطير على انهيار منظومة العدالة الدولية، فلم يعد النظام الدولي قادرًا على حماية الضحايا، ولا على محاسبة الجناة

تداعيات الاستقالة

استقالة أعضاء اللجنة ليست مجرد حدث إداري، بل هي مؤشر خطير على انهيار منظومة العدالة الدولية. حين يعجز خبراء مستقلون عن أداء مهامهم بسبب التهديدات السياسية، وحين تُفرض العقوبات على من يطالب بالمحاسبة، فإن ذلك يعني أن النظام الدولي لم يعد قادرًا على حماية الضحايا، ولا على محاسبة الجناة.

الاستقالة تعني أيضًا أن القضية الفلسطينية تفقد واحدة من أهم أدواتها في فضح الانتهاكات، وتوثيق الجرائم، ورفعها إلى المحافل الدولية. ومع غياب اللجنة، تزداد المخاوف من أن الجرائم ستُرتكب دون رقيب، وأن الضحايا سيُنسَون، وأن العدالة ستُدفن تحت ركام السياسة.

الأمم المتحدة في مأزق

الأمم المتحدة، التي تأسست على أنقاض الحرب العالمية الثانية لحماية الشعوب من الإبادة والاحتلال، تجد نفسها اليوم عاجزة عن حماية الفلسطينيين. ميثاقها يُنتهك يوميًا، وقراراتها تُجهَض، ومؤسساتها تُخترق، وموظفوها يُقتَلون، كما حدث مع أكثر من ٣٢٠ موظفًا في غزة.

في ظل هذا الواقع، تبرز عدة أسئلة: هل ما زالت الأمم المتحدة قادرة على أداء دورها؟ هل يمكنها أن تفرض العدالة في وجه الدول الكبرى؟ هل تستطيع أن تحمي شعبًا يُذبح أمام أعين العالم؟

الجواب، كما يبدو، هو لا. فالعدالة الدولية باتت رهينة المصالح، والمبادئ تُباع في سوق السياسة، والضحايا يُتركون لمصيرهم، فيما تُدار المؤتمرات وتُكتب البيانات وتُرفع الشعارات.

حين تذوب الحقوق تحت وطأة الحسابات السياسية

في زمنٍ تتضارب فيه المصالح وتُختطف فيه المبادئ الأممية من مراكز القرار، باتت المفارقات هي السائدة في مشهد العدالة الدولية. فالمؤسسات التي وُجدت لتكون حصنًا منيعًا لحماية الكرامة الإنسانية، تتحوّل تدريجيًا إلى منصات عاجزة، تُصمّ آذانها أمام الصراخ الصادر من الشعوب المستضعفة. القضية الفلسطينية، بما تحمله من إرث نضالي وقانوني، تُقدّم اليوم مثالًا حيًا لما يحدث حين تذوب الحقوق تحت وطأة الحسابات السياسية، وحين يُصبح الدفاع عن الإنسان مخاطرةً لا تُحتمل حتى لمن خُصّوا بمهمة الدفاع عنه رسميًا.

في هذا السياق المشحون، تبرز الاستقالة الجماعية لأعضاء لجنة التحقيق الأممية المعنيّة بالأراضي الفلسطينية المحتلة ليس كحدثٍ إداري أو إجرائي، بل كتحوّل نوعي في مسار العلاقة بين العدالة والسلطة، وبين المبادئ والواقع. حين تنكسر العدالة أمام الضغط السياسي، تظهر الحقيقة عاريةً من كل غطاء دبلوماسي، وتبدأ مرحلة الأسئلة الصعبة: من يحمي الحقيقة؟ ومن يُحاسب من يطمسها؟

وهكذا استقالة أعضاء لجنة التحقيق الأممية في جرائم الاحتلال على أرض فلسطين ليست مجرد انسحاب إداري من مهمة وظيفية، بل هي استقالة أخلاقية للضمير العالمي، واستقالة رمزية للعدالة الدولية من ساحة هي في أمسّ الحاجة إليها. إنها لحظة يتجلّى فيها عجز النظام الدولي عن مواجهة القمع والاحتلال، حين يتحوّل القانون إلى ورقة ضعيفة أمام الضغط السياسي، وتُستبدل المبادئ بالمصالح العابرة.

أسبانيا تدعو إلى وقف بيع الأسلحة للكيان الصهيوني

دعا وزير الخارجية الأسباني، خوسيه مانويل ألباريس، إلى «وقف بيع الأسلحة لكيان العدو جرّاء انتهاكاتها في قطاع غزة».

وأكد ألباريس، في مقابلة مع وسائل الإعلام الثلاثاء ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢٥، أنّه «لا يمكن الاستمرار في صرف النظر عن انتهاكات كيان العدو لحقوق الإنسان في غزة»، مشيرًا إلى أنّ «الاتحاد الأوروبي يؤمن بحل الدولتين».

وإذ شدّد على أنّ «أسبانيا لا تسمح للسفن التي تحمل السلاح إلى كيان العدو بالوقوف في موانئها»، اقترح «تعليق أيّ عملية بيع للأسلحة لـ«تل أبيب». كما طالب بـ«وضع حد للحرب على قطاع غزة»، مؤكّدًا «التزام إسبانيا بأحكام «محكمة العدل الدولية» في لاهاي والجنائية الدولية، قائلًا: «سنحترم القوانين الدولية»، في إشارة منه إلى إصدار «المحكمة الجنائية الدولية» مذكّرتي اعتقال بحق رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ووزير حربه السابق يوآف غالانت؛ لارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة. وأعرب وزير الخارجية الإسباني عن دعم بلاده تشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات القادمة من المستوطنات «الإسرائيلية» «غير الشرعية».

وفي سياقٍ متصل، يناقش وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ١٠ تدابير من المحتمل اتخاذها ضد كيان العدو لمعاقبته، لانتهاكه اتفاق التعاون بين الجانبين على أُسُس تتعلّق بحقوق الإنسان في غزة.

ومن بين تلك التدابير: تعليق الاتفاق بالكامل، والحد من العلاقات التجارية، وفرض عقوبات على وزراء «إسرائيليين»، وفرض حظر على الأسلحة، ووقف السفر إلى الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة.

ألبانيز: العقوبات الأميركية تستهدف المدافعين عن القانون الدولي

رأت مقررة الأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيز أن العقوبات التي فرضتها واشنطن عليها إثر انتقادها موقف الإدارة الأميركية من غزة تشكل «انتهاكاً» لحصانتها.

وقالت ألبانيز، خلال زيارتها البوغوتا، إن «هذا إجراء خطر جداً وغير مسبوق وأنا أتعامل معه بجدية كبيرة»، مؤكدة أن «هذا انتهاك واضح لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها التي تحمي المسؤولين في الأمم المتحدة وبينهم الخبراء المستقلون من تصريحات وأفعال يقومون بها خلال تأدية مهماتهم». واعتبرت أن العقوبات «تحذير لأي شخص يجرؤ على الدفاع عن القانون الدولي وحقوق الإنسان والعدالة والحرية». وفي ٩ تموز/يوليو، أعلن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أن واشنطن فرضت عقوبات على ألبانيز «بسبب جهودها الدفع (المحكمة الجنائية الدولية) إلى التحرك ضد مسؤولين وشركات أميركيين وإسرائيليين»، واصفاً عملها بأنه «منحاز وخبيث».